بيـــــان

جرت يوم الأحد 07 أوت 2016، بمقر سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مراسيم تسليم صك التعويض عن العجز المالي الذي تكبّدته مؤسسة بريد الجزائر خلال السنة المالية 2014، وهذا جراء تقديمها للخدمة الشاملة للبريد والتي أوكلتها إليها الدولة.

وقد أقيمت هذه المراسيم بحضور رئيس وأعضاء مجلس سلطة الضبط ومديرها العام وكذا المدير العام لمؤسسة بريد الجزائر.

تتعلق الخدمة الشاملة للبريد بتسليم خدمات بريدية ذات نوعية يحددها دفتر الشروط الخاص بهذه الخدمة والذي أبرمته الدولة مع مؤسسة بريد الجزائر، إلى كل المواطنين وبأسعار معقولة. تتضمن هذه الخدمات بالخصوص:

- جمع وتوجيه و توزيع الرسائل إلى غاية 2 كغ والطرود البريدية إلى غاية 20 كغ؛
- المعاشات والحوالات؛
- السيكوغرام (بريد المكفوفين) والبرقيات.

خلال هذا الحدث، وبعد ترحيبه بالمدير العام لبريد الجزائر، السيد ناصر سايح ، قام رئيس مجلس سلطة الضبط، السيد محمد احمد ناصر، بالتذكير بأهمية الخدمة الشاملة للبريد والتي تقوم على تقديم خدمة بريدية ذات نوعية للمستخدمين وكذا بمساهمتها في تهيئة الإقليم والترابط الاجتماعي.

وبهذه المناسبة، تمّ تقديم عرض لشرح التقارب المنهجي الذي تم اعتماده من طرف سلطة الضبط في إطار تقييم الأعباء وحساب التكاليف التي تحمّلها المتعامل التاريخي بريد الجزائر.

كما ذُكّر المدير العام لبريد الجزائر بالالتزامات التي تقع على عاتق مؤسسته لاسيما فيما يتعلق باحترام نوعية الخدمات المتعلقة بأداءات الخدمة الشاملة للبريد.

خلال تدخّله، وبعد تعبيره عن شكره لرئيس مجلس سلطة الضبط وكذا مسؤوليها عن العمل المنجز الذي مكّن من الاستفادة من هذا التعويض، التزم المدير العام لبريد الجزائر بمضاعفة المجهودات وتسخير مزيد من الموارد البشرية والمادية لتحقيق الأهداف المسندة إلى مؤسسته مثلما ينص عليه دفتر الشروط الخاص بالخدمة الشاملة للبريد.